جهود البنك المركزي المصري لتشجيع التحول الرقمي

التكنولوجيا المالية

نظم الدفع

الشمول المالي

الأمن السيبراني

أهم المؤشرات الواردة بتقرير منظور التكنولوجيا المالية لعام 2022

800 مليون دولار تقريبا

إجمالي مبلغ الاستثمارات الذي تمكنت الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية ومقدمو خدمات الدفع الإلكتروني من جذبه.

437.7 مليون دولار

إجمالي قيمة الاستثمارات التي تم ضخها في الأسهم الخاصة بالشركات الناشئة المصرية التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2022.

358.8 مليون دولار

استثمارات رأس المال المغامر والتي تضاعفت بنسبة قدرها 28.7 ضعف خلال ثلاثة أعوام فقط.

241.1 مليون دولار

تم ضخها كاستثمارات غير مباشرة قامت بها البنوك ومقدمي البنية التحتية ومشغلي أنظمة الدفع في الصناديق أو صندوق الصناديق أو برامج مسرعات الأعمال.

49.2 مليون دولار

تم ضخها كاستثمارات مباشرة قامت بها البنوك ومقدمي البنية التحتية ومشغلي أنظمة الدفع في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

5 أضعاف أعداد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة

تضاعفت أعداد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في السوق المصري بما يزيد عن 5 أضعاف خلال السنوات الخمس الأخيرة من 32 شركة في عام 2017 الي 177 شركة في عام 2022، وقد قامت 30% من تلك الشركات بالتوسع في الأسواق الخارجية، كما بلغ إجمالي عدد عملاء شركات التكنولوجيا المالية من شركات وأفراد قرابة الـ 100 مليون عميل.

التكنولوجيا المالية

يهتم البنك المركزي بنشر الوعي في مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية والابتكار عبر الأجيال الشابة في مصر:

فقد أطلق البنك المركزي مبادرة FinYology والتي قدمت دورات تدريبيه لعدد 6840 من طلاب الجامعات المصرية بمشاركة 25 جامعه، و18 بنكا، حيث تمكن شباب الجامعات من تقديم 540 نموذج أولي لمشروعات متخصصة في التكنولوجيا المالية.

كما أطلق البنك المركزي مبادرة Fintekrsوالتي تستهدف الوصول إلى رواد أعمال التكنولوجيا المالية المقيمين في الأقاليم وتقديم الدعم التدريبي اللازم لهم.

خدمات الدفع الرقمية

نجح البنك المركزي في تحقيق طفرة بخدمات الدفع الرقمية في السوق المصري على النحو التالي:

زيادة أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية إلى أكثر من 62 مليون بطاقة

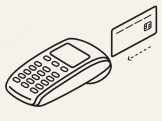

زيادة أعداد نقاط البيع الالكترونية إلى أكثر من 1,200,000 ألف نقطة بيع

زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلى إلى ما يقرب من 23,000 ألف ماكينة

زيادة أعداد محافظ الهاتف المحمول إلى أكثر من 36 مليون محفظة

INSTAPAY

زيادة عدد عملاء تطبيق إنستا باي إلى أكثر من 6,2 مليون عميل

خدمات الدفع الرقمية

وامتدت جهود البنك المركزي في مجال الدفع لتشمل:

إطلاق منظومة ميزة ديجيتال الخاصة بمحافظ الهاتف المحمول وذلك بهدف تحقيق التوافق البيني لكافة محافظ الهاتف المحمول وتيسير إتمام المعاملات المالية.

إطلاق منظومة الدفع الوطنية للبطاقات "ميزة" وذلك لتوفير الخدمات المالية للمواطنين بأسعار مناسبة بهدف تحقيق الشمول المالي.

أطلق البنك المركزي المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية (Instant Payment Network (“IPN” في مارس لعام ٢٠٢٢ والتي تعد واحدة من أهم مشروعات البنية التحتية لنظم الدفع التي يرعاها البنك المركزي المصري، والتي تم تصميمها لتكون بديلًا للمدفوعات النقدية ولإتاحة كافة خدمات التحويلات للعملاء لحظياً طوال أيام الأسبوع على مدار ٢٤ ساعة،

وتم إطلاق المرحلة الثانية لخدمات شبكة المدفوعات اللحظية وتطبيق "انستا باي" وذلك بتقديم خدمات سداد الفواتير والتي تعد نقلة نوعية في تعزيز الشمول المالي واعتماد المواطنين بشكل أكبر على وسائل الدفع الإلكترونية.

خدمات الدفع الرقمية

INSTAPAY

يقدم التطبيق الخدمات التالية:

تحويل الأموال لمختلف الحسابات والبطاقات والمحافظ الإلكترونية.

الاستعلام عن رصيد الحساب والحصول على كشف حساب مختصر.

سداد فواتير (كهرباء - مياه - غاز - تليفون) وشحن رصيد الموبايل.

التبرع بالأموال لمختلف الجهات والمؤسسات والجمعيات الخيرية.

مميزات التطبيق:

سهولة الاستخدام وسرعة إتمام التحويلات في أي وقت على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع.

يتيح طرق متعددة للتحويل عن طريق (رقم الموبايل/ الحساب البنكي – محفظة الهاتف المحمول - عنوان الدفع الإلكتروني).

ربط أكثر من حساب بنكي وبطاقات ميزة على نفس التطبيق.

سهولة التسجيل على التطبيق بدون زيارة البنك أو أي مستندات.

إمكانية استخدام التطبيق والاستفادة من خدماته خارج مصر، وتنفيذ المعاملات المالية لحظيًا بين البنوك المصرية.

حدود المعاملات المالية على تطبيق إنستا باي:

70,000

جنيه للمعاملة.

120,000

جنيه في اليوم من البنك الواحد.

400,000

جنيه في الشهر من البنك الواحد.

الشمول المالي

تشير مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي للأفراد الطبيعيين إلى إحراز تقدم ملحوظ في نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين مالياً حيث بلغت 67.3% في يونيو 2023.

كما شهدت الفترة من ديسمبر 2022 حتى يونيو 2023 زيادة في نسبة المواطنين المشمولين ماليا بمعدل نمو بلغ 5.4 %

الشمول المالي

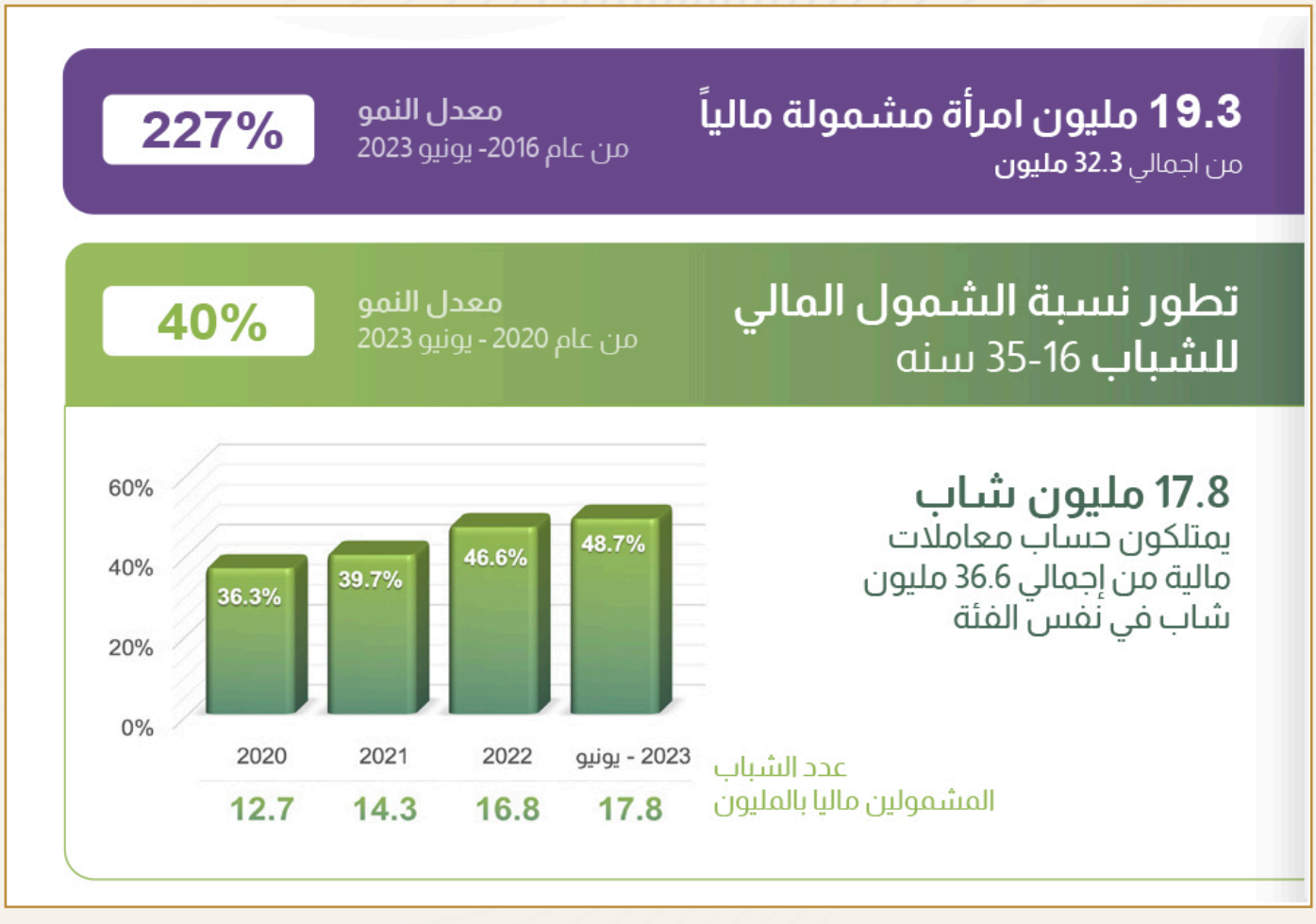

حقائق وأرقام خاصة بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: -

%350

بنسبة معدل النمو في حجم محفظة التمويلات القائمة بالقطاع المصرفي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ديسمبر 2015 وحتى يونيو 2023.

78.3 مليار جنيه

طفرة في محفظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المصرفي وغير المصرفي، وذلك لعدد 4.7 مليون مستفيد في يونيو 2023 مقارنة بـ 6,4 مليار جنيه لعدد 2 مليون مستفيد في ديسمبر 2016 (وفقا لتعريف الهيئة العامة للرقابة المالية للتمويل متناهي الصغر بحد أقصي 220 ألف جنيها).

الشمول المالي

"رواد النيل" هي مبادرة أطلقها البنك عام 2019 بالشراكة مع القطاع المصرفي وعدد من الجامعات والجهات المحلية والدولية بهدف تقديم الدعم الفني والخدمات غير المالية والاستشارية لرواد الاعمال وأصحاب المشروعات الناشئة ومتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

نتائج مبادرة رواد النيل: -

81	مركز تطوير أعمال تغطي 23 محافظة
386,000	خدمة غير مالية واستشارية مقدمة
153,000	عميل استفادوا من الخدمات غير المالية
4,7	مليار جنيه تمويلات تم تيسير الحصول عليها
276	شركات ناشئة مستفيدة من برامج الاحتضان / ما قبل الاحتضان
730	شركة صغيرة ومتوسطة مستفيدة من برامج التحول الرقمي ونقل المعرفة
55,000	فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة تم توفيرها

الشمول المالي

في إطار جهود البنك المركزي المصري لتعزيز جهود الدولة في النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتحسين الخدمات بقرى الريف المصري بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وجه البنك المركزي القطاع المصرفي للمشاركة بفاعلية في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة":

نتائج مشاركة القطاع المصرفي في مبادرة حياة كريمة: -

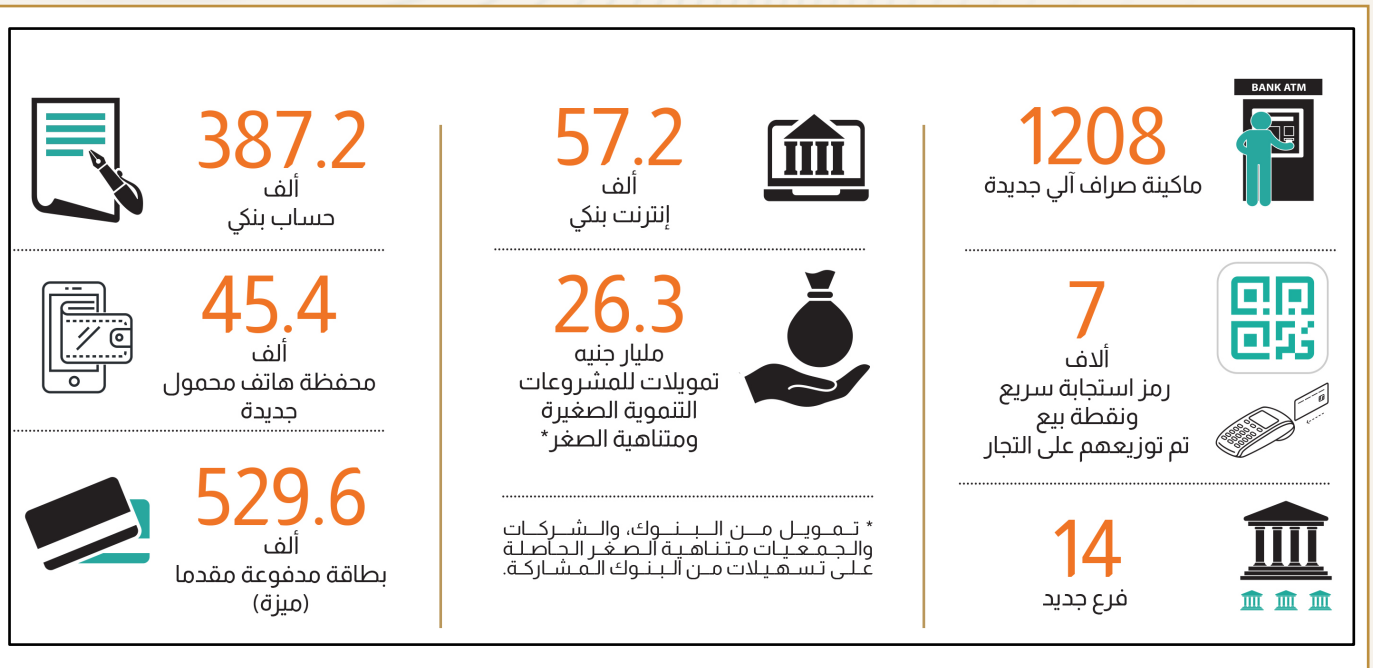

3390	ندوة تثقيفية للأفراد وأصحاب المشروعات والحرف
20	قافلة توعوية
190,000	مستفيد

البنوك المشاركة

بنك القاهرة Banque du Caire
بنك مصر Banque Misr
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
EIB A BANK TO TRUST
QNB ALAHLI
البنك الزراعي المصري Agricultural Bank of Egypt
EBank البنك المصري لتنمية الصادرات Export Development Bank Of Egypt
المصرف المتحد The United Bank
ALEXBANK بنك الإسكندرية
Housing & Development Bank بنك التعمير والإسكان
التجاري وفا بنك Attijariwafa bank

الأمن السيبراني

تأسيس وإنشاء وإطلاق أول مركز قطاعي في مصر للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي:

نجح البنك المركزي المصري في إنشاء وإطلاق أول مركز قطاعي في مصر للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي"؛ من أجل التنسيق والقيادة لجهود الحماية الإلكترونية على مستوى القطاع المصرفي والمالي على نحو متسق، وتعزيز أنشطة الاستجابة للحوادث السيبراني والتعافي منها، ومشاركة المعلومات الأمنية وتحليلها،

ويقوم مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي بتعميم الإنذارات الوقائية والتنبيهات المبكرة، مما ساعد على نحو كبير في حماية البنى التحتية الرقمية للبنوك والمؤسسات المالية على مدار السنوات الماضية، بالإضافة إلى تقديم العديد من خدمات الأمن السيبراني الأخرى للقطاع المالي والمصرفي.

الأمن السيبراني

الحصول على عضوية منتدى فيرست الدولي لفرق الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي:

تمكن المركز من الحصول على اعتماد وعضوية المنتدى العالمي الرائد لفرق الاستجابة والحوادث الأمنية (FIRST) ليصبح بذلك أول مركز قطاعي من نوعه معترف به دوليًا في جمهورية مصر العربية، وقد ساعد حرص مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي منذ البداية على اتباع المعايير والمواصفات الأمنية الدولية والامتثال لها، وكذا التأكد من تطبيقها، مما ساعد في الانضمام لهذا المنتدى الدولي الرائد في فترة زمنية وجيزة.

وستساهم هذه العضوية على نحو كبير في دعم ورفع مؤشر جودة أمن المعلومات للدولة المصرية ككل (Global Cyber Security Index) والذي بدوره يعزز الثقة في الاقتصاد الرقمي للدولة، ويدعم عملية جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعزيز أمن وسلامة البنى التحتية المصرفية الحرجة من خلال التعميم الفوري لأحدث الأطر والممارسات المُتبعة عالميًا،

الأمن السيبراني

الإصدار الأول من "إطار الأمن السيبراني التنظيمي" .. وهو الأول من نوعه في مصر

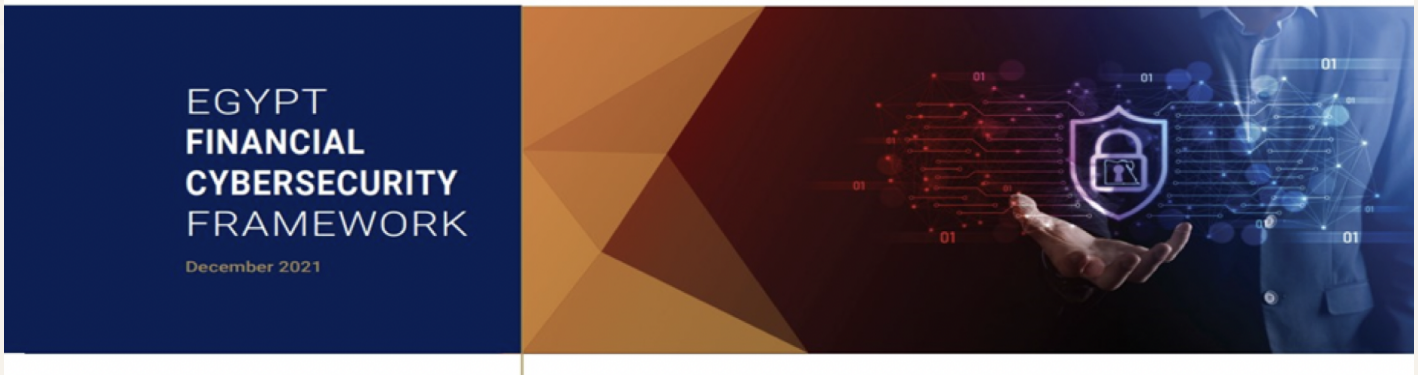

نجح البنك المركزي المصري في تعميم الإصدار الأول من "إطار الأمن السيبراني التنظيمي"، وهو الأول من نوعه في مصر، في إطار المساعدة في الحفاظ على بيئة عمل وبنية تحتية تتمتع بأعلى درجات الأمن والحماية للبيانات والمعلومات.

الأمن السيبراني

حوكمة واعتماد ضوابط ومعايير الأمن السيبراني بالتطبيقات والأنظمة التكنولوجية المالية

وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني المتكاملة بالبنك المركزي المصري، يقوم قطاع الأمن السيبراني بحوكمة ومراجعة واعتماد الأمن السيبراني بجميع تطبيقات التكنولوجيا المالية، والمنظومات التقنية البنكية والمالية، في إطار تعزيز مبادرات التحول الرقمي الآمن والتحول إلى المجتمع اللا نقدي.